

الشركات التركية تهرب من أزماتها المحلية لتستوطن العراق

بغداد تنتظر تعزيز النمو وفرص العمل وتخفيض العجز التجاري مع أنقرة



إلى العراق ولو على جسر عائم

واضطرت الكثير من الشركات التركية إلى إعلان الإفلاس بعد أن فاقت ديونها قيمة أصولها، ولجات العديد منها في الفترة الأخيرة إلى إعادة جدولة ديونها، الأمر الذي وضع أعباء كبيرة على المصارف التركية.

وتخشى الشركات التركية حالياً من موجة جديدة من العقوبات الأميركية بسبب إصرار أردوغان على شراء صواريخ أس 400 الروسية، وهو ما يثير غضب واشنطن بسبب تعارضه مع عضويتها في حلف شمال الأطلسي الناتو.

كما بدأ الاتحاد الأوروبي بشكل جدي بمناقشة فرض عقوبات على تركيا بسبب إصرارها على تنفيذ خطتها المتعلقة بالنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية القبرصية.

وتركزت في المواد الغذائية والملابس والسلع الاستهلاكية، في حين تقتصر الصادرات العراقية بشكل رئيسي على النفط الخام من إقليم كردستان في ظل تعثر الصادرات من حقول كركوك.



وتعاني نشاطات الشركات داخل تركيا من مصاعب كبيرة، بعد فورة واسعة من المشاريع الاستعراضية الكبيرة، التي راكمت الديون على الشركات، والتي تفاقمت وطأتها بعد اندحار سعر صرف الليرة التركية.

وقالت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان خلال المنتدى إن تركيا ستتحذّر "كافة الخطوات اللازمة لزيادة الاستثمارات المتبادلة وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع العراق"، لكن مهللين يقولون إن انتقال الشركات لا يخدم الاقتصاد التركي.

وشدّدت على أهمية العراق كبديل للوول في دول الخليج، إضافة إلى أن تركيا تشكل بوابة للعراق إلى أوروبا. وأشارت إلى أهمية افتتاح بوابة حدودية جديدة بين البلدين لتسهيل الإجراءات اللوجستية.

وذكر غولا أن بغداد وأنقرة حريصتان على رفع سقف الأهداف التجارية وخاصة زيادة التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى مستوى 20 مليار دولار سنوياً من خلال زيادة التعاون والتنسيق التجاري. وتشير البيانات إلى أن الصادرات التركية

وقد أدى ذلك إلى فقدان الليرة لأكثر من 30 بالمئة من قيمتها في العام الماضي ونحو 12 بالمئة أخرى منذ بداية العام الحالي، الأمر الذي أسقط البلاد في حالة ركود وكبّل الشركات بجبال من الديون.

وقال غولا إن الشركات التركية ترى أن بناء منشآت ومصانع لها على الأراضي العراقية لإنتاج السلع، التي كانت تنتجها في تركيا وتصدرها إلى العراق، هو أفضل نموذج لخدمة مصالحها ومصالح العراق.

وكانت العاصمة العراقية قد استضافت في الشهر الماضي فعاليات منتدى الأعمال العراقي التركي في إطار محادثات بغداد لتنشيط الاقتصاد المشلول منذ عقود ومحاوله إصلاح الاختلالات التجارية بين البلدين.

اتسع سباق الشركات التركية لتوطين عمليات الإنتاج في الأسواق التي تستهدفها مثل العراق، وهو ما يكشف عن عمق المشاكل الاقتصادية المحلية التي تواجهها في ظل ركود الاقتصاد التركي وغيان التضخم وتراجع الطلب المحلي والانحدار المتواصل لسعر الليرة، الذي يربك سياسات الإنتاج والتصدير.

ذلك إلى إنتاج السلع التي يستوردها العراق مع إمكانية التوسع للتصدير إلى الخارج". وأكد أن العديد من الشركات التركية تبذل جهوداً متواصلة لبناء منشآت ومصانع لها على الأراضي العراقية.

وتشير بيانات السنوات الماضية إلى أن العراق يعاني من تبادل تجاري سلبي بقيمة 12 مليار دولار من السلع التركية ولا يصدر إليها أي شيء يذكر، باستثناء النفط الخام.

وأكد غولا أن العراق احتل في العام الماضي المرتبة الرابعة بين أكثر البلدان استيراداً من تركيا. وذكر أن ما يصل إلى 12 ألف شركة تركية في مختلف القطاعات، تصدر منتجاتها حالياً إلى العراق.

ولا يختلف الأمر مع الأردن، الذي اضطر في العام الماضي إلى إلغاء اتفاقية للتجارة الحرة مع تركيا بسبب تداعياتها القاسية على الاقتصاد الأردني، وأعاد فرض رسوم جمركية على الواردات من تركيا لتخفيف العجز التجاري مع تركيا.

كما تتصاعد الانتقادات في تونس والمغرب ودول أفريقية كثيرة من إغراق الأسواق بالبضائع التركية، التي تقفل الصناعات المحلية، واتخذت حكومات تلك الدول إجراءات كثيرة لتصحيح ذلك الخلل.

ويمكن للشركات التركية أن تحقق فوائد كبيرة من الانتقال إلى العراق، لتتجاوز الكثير من العقبات بالاقتراب من أحد أكبر أسواقها الإقليمية، في ظل استقرار العملة العراقية المربوطة بالدولار، والتي تسمح باستقرار سياسات الإنتاج والتصدير إلى بلدان أخرى.

في المقابل يمكن لهجرة الشركات أن تعمق الأزمات التركية الناجمة بشكل أساسي عن السياسات المالية المتوترة، التي تعتمدها حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، إضافة إلى تصعيد الجهات مع الولايات المتحدة وأوروبا ودول المنطقة.

بريطانيا تنضم إلى المطاردة الضريبية لعمالقة التكنولوجيا

وقد يؤدي التحقيق الذي فتح بموجب المادة في قانون التجارة المعرف بـ"الفرع 301" إلى رد أميركي وفقاً لاستنتاجاته.

وأثار التهديد رد فعل وزير الاقتصاد برونو لويمير أمام أعضاء مجلس الشيوخ إذ قال "يمكننا كحلفاء تسوية خلافاتنا بطريقة أخرى غير التهديد".

وأكد برونو أنها المرة الأولى في تاريخ العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة، التي تقر فيها الإدارة الأميركية فتح تحقيق بموجب مادة في ذلك القانون.



وأضاف "أود أن أكرر لحلفائنا الأميركيين بأن ذلك يجب أن يكون تشجيعاً لهم لتسريع الأعمال لإيجاد حل دولي للضريبة على الشركات الرقمية على مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولنبرم اتفاقات بدلاً من إطلاق التهديدات".

ويستوحي الإجراءات من مشروع أوروبي لم يفرض على نتائج سبب تردد دول أوروبية عدة منها أيرلندا والسويد والدنمارك وفنلندا.

وستحتل الضريبة المؤسسات التي تحقق رقم أعمال لأنتظتها الرقمية يزيد عن 750 مليون يورو في العالم منها 25 مليون يورو بفضل مستخدمين في فرنسا.

لندن - أعلنت وزارة المال البريطانية أمس مشروع قانون ضريبي على الشركات الرقمية بعد ساعات من إقرار البرلمان الفرنسي قانوناً يفرض ضريبة على عمالقة القطاع رغم تهديدات برونو أميركية.

ويتم مشروع القانون البريطاني التأكيد من أن الشركات الرقمية الكبيرة تدفع ضريبة على الخدمات الرقمية التي تعكس القيمة المكتسبة من المستخدمين في المملكة المتحدة.

وقال المسؤول الكبير في الخزانة جيسبي نورمان إن "هذه الضريبة على الخدمات الرقمية مصممة لضمان العدالة والمنافسة في نظامنا الضريبي في هذا القطاع، بانتظار اتفاق دولي أكثر استدامة".

ويُفترض أن تبلغ الضريبة التي أعلنها في أكتوبر الماضي وزير المال فيليب هاموند، نحو 2 بالمئة على بعض الخدمات الرقمية المحددة مثل محركات البحث وشبكات التواصل الاجتماعي ومراكز التسوق عبر الإنترنت.

وأصبحت فرنسا أول اقتصاد رئيسي يفرض ضريبة على المجموعات الرقمية العملاقة، بعد أن أقر البرلمان هذه الخطوة بشكل نهائي في تحد للتحقيق الذي أمر الرئيس دونالد ترامب بفتحه وقد يطلق معاملة بالمثل.

وكانت واشنطن قد أعلنت الأربعاء أنها فتحت تحقيقاً حول آثار الضريبة التي ستفرضها فرنسا، بانتظار اتفاق على المستوى الدولي حول فرض الضريبة على غوغل وأمازون وفيسبوك وأبل وأر بي اند بي وإستغرام وكريتيو الفرنسية.

برلمان لبنان يسعى لتشديد تقشف الموازنة

أولى محدود حالياً، في المدى المتوسط إلى الطويل.

وتبلغ قيمة النفقات المتوقعة في موازنة هذا العام نحو 15.4 مليار دولار، يضاف إليها 1.6 مليار دولار لمؤسسة كهرباء لبنان، فيما يتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات نحو 12.5 مليار دولار.

وتظهر الأرقام الرسمية أن العجز في موازنة لبنان بنهاية العام الماضي بلغ 6 مليارات دولار، فيما وصل الدين العام حتى نوفمبر الماضي إلى نحو 84 مليار دولار، ما يشكل قرابة 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد اقتصاديون لبنانيون أن بلدهم قادر على سداد ديونه دون الحاجة لإعادة جدولتها بعد تحذير وكالة موديز للتصنيف الائتماني.

وكانت موديز قد بعثت برسالة تشاؤم في يونيو الماضي حينما أكدت أن لبنان قد يضطر إلى إعادة جدولة ديونه بسبب تباطؤ تدفقات رأس المال إلى البلاد وتراجع نمو الدوائج رغم التدابير المتخذة لتخفيف العجز في موازنة العام الحالي.

ودفع تقرير موديز، وزير المالية اللبناني في ذلك الوقت، إلى الإعلان بأن الوضع المالي في لبنان "تحت السيطرة". وقال نسيب غرييل رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية في بنك (بيبلوس) لوكالة شينخوا الصينية إن "لبنان قادر على السداد ولا يحتاج إلى إعادة جدولة ديونه وأنه يقوم بدفع التزامات خدمة الدين في الوقت المحدد".

وأضاف أن "لبنان دفع أيضاً قيمة سندات اليورو المستحقة البالغة 500 مليون دولار في أبريل الماضي وسندات أخرى بقيمة 650 مليون دولار في مايو".

الإدارة العامة ومكافحة الفساد كجزء من إصلاحات مالية رئيسية أوصى بها مؤتمر "سيدر" للمانحين.

ووفقاً لما ذكرته إذاعة صوت لبنان، حث إبراهيم كنعان رئيس اللجنة البرلمانية خلال مؤتمر صحافي الحكومة على البدء سريعاً في إعداد الميزانية الحكومية للعام 2020.

ويجب أن يوافق البرلمان على الموازنة قبل أن تصبح قانوناً سارياً، في عملية كانت الحكومة تأمل في الأصل بالانتهاء منها بنهاية يونيو الماضي.

ويُنظر إلى الموازنة كاختبار حاسم لإرادة الدولة في مواجهة سنوات من سوء إدارة الاقتصاد الذي أدى لتراكم أحد أكبر أعباء الدين العام في العالم عند نحو 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت بعثة الصندوق المعنية بمشاورات المادة الرابعة إلى لبنان إن خطة الموازنة، التي تتضمن خفضاً للإنفاق ومصادر جديدة للإيرادات وإصلاحات لقطاع الكهرباء الذي يتلقى دعماً سخياً، هي "الخطوات الأولى على طريق طويل" لإعادة التوازن للاقتصاد.

وحقت البعثة الحكومة على تحديد وتطبيق إجراءات أكثر ديمومة لخفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وقالت إن هناك حاجة للحركة صوب تحقيق فائض أولي يستثنى تكاليف خدمة الدين عند نحو 4.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي من عجز

بيروت - أكدت لجنة المال والموازنة في البرلمان اللبناني أمس أنها انتهت من دراسة خطة موازنة 2019 الحكومية وعثرت على سبيل لتقليص العجز فيها.

وأوضحت اللجنة أن لديها مقترحات ستعمل على خفض معدل عجز الموازنة المقترح بواقع واحد بالمئة ليلعب 6.6 بالمئة، غير أن خبراء لديهم شكوك حول إمكانية تحقيق ذلك في ظل الظروف الحالية.

وأقرت الحكومة مشروع الموازنة الجديدة بعد جلسات دامت أكثر من ثلاثة أسابيع وسط ضغوط خارجية لإقرار إصلاحات وتقليص العجز، واحتجاجات داخلية من العاملين في القطاع العام، رفضاً للمساس بروتائهم ومكتسباتهم.

ويأتي إعلان اللجنة بعد يوم من تأكيد رئيس الوزراء سعد الحريري بأن البرلمان سيقر الموازنة الأسبوع المقبل على أقصى تقدير.

قد قال في وقت سابق هذا الشهر إنه بناء على خطة الموازنة الحكومية، فإنه يُقدر أن لبنان المقتل بالديون سيسجل عجزاً في 2019 يعادل نحو 9.75 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت الحكومة قد تعهدت بتنفيذ برنامج إصلاحي يتضمن تخفيض عجز الموازنة بنسبة 5 بالمئة على مدار خمس سنوات، ووضع حد للخسائر في قطاع الكهرباء وإصلاح وترشيق



بالمئة نسبة العجز الذي يريده البرلمان في موازنة 2019 بدلاً من 7.6 بالمئة في مشروع الحكومة



12 مليار دولار حجم الصادرات التركية للعراق، الذي لا يصدر في المقابل سوى النفط

وكانت تلك الدول تشكو من نموذج التبادل التجاري السائد مع تركيا، الذي يغرق أسواقها بسلع رخيصة ويفاقم العجز التجاري مع تركيا ويضعف نشاطاتها الاستثمارية المحلية.

ونسبت وكالة الأناضول إلى إسماعيل غولا رئيس مجلس المصيرين الاتراك، ترحيبه بمحاولات العراق العمل على جذب الاستثمارات التركية، التي قال إنها "ستقلص معدلات البطالة، التي تعد من أكبر مشاكل العراق".

وقال إن الحكومة العراقية ترحب بالاستثمارات التركية "وتسعى من خلال